الإجابة على الأسئلة

في الاستبيان الخاص بالحق في التنمية

1. **من وجهة نظرك كيف والى أي مدى تم تنفيذ وإدراك الحق في التنمية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية؟**

يشكل إعلان الحق في التنمية (عام 1986) أحد أركان منظومة حقوق الإنسان التي يجب العمل على تنفيذها محليا وإقليميا وعالميا، وتولى المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة لهذا المجال، وقد سبقت المملكة هذا الإعلان عندما باشرت قبله بأكثر من عقد من الزمن اعتماد النهج التنموي سبيلاً لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين في إطار ضمان توزيع عادل ومنصف لعوائد التنمية.

 ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول منفردة ومجتمعة عن طريق عمليات التعاون والشراكة فيما بينها لتنفيذ وتفعيل الحق في التنمية الا ان المأمول ما زال أكثر بكثير مما تحقق.

1. **من وجهة نظرك، ما هي العقبات الرئيسة التي تواجه عملية تنفيذ وتحقيق الحق في التنمية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها للتخلص من تلك العقبات؟**

نرى ان الصراعات الداخلية والخارجية وما تتعرض له العديد من الدول حاليا من موجات من الإرهاب يؤثر الى حد كبير في تنفيذ وتحقيق معايير الحق في التنمية، كما ان إيجاد المؤشرات الخاصة بقياس الوضع الحالي والتقدم المحرز في تنفيذ هذا الحق تعتبر من العقبات الأخرى التي تواجه عملية التنفيذ نظرا لعدم توافر الكثير من البيانات الإحصائية خاصة في الدول النامية، والدول الفقيرة.

وترى وزارة الاقتصاد والتخطيط أهمية وضع وتطوير سياسات وأدوات ومؤشرات موضوعية تساعد على تنفيذ معايير الحق في التنمية، ومبادئ إعلان الأمم المتحدة الخاص بالحق في التنمية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك بالاستعانة بمنظومة المنظمات الدولية العاملة والمعنية بهذا المجال. كما تجدر الإشارة الى اهمية إيجاد بيئة مساندة وأوضاع مواتية لتفعيل الحق في التنمية، تركز على السياق الوطني وعلى مسؤولية كل دولة في إطار قوانينها، إلا أن هناك جوانب ذات صبغة عالمية، علاقات وآليات، يجب أخذها في الاعتبار عندما يتطلب الأمر تفاعل الدول بطريقة منسقة عالمياً وإقليمياً لإحراز تقدم في هذا الحق في إطار قوانين تلك الدول.

1. **ما هي الخطوات بما في ذلك تشكيل وتبني وتنفيذ السياسات، والتشريعات وغيرها من الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل دولتكم على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية لتنفيذ المتطلبات الواردة في إعلان الأمم المتحدة الخاص بالحق في التنمية، ومن ضمنها ما يلي: تشكيل سياسات تنموية محلية ودولية مناسبة، تحقيق تعاون دولي فعال، واجراء إصلاحات على المستويين المحلي والدولي، وإزالة العقبات امام التنمية بما في ذلك (حقوق الانسان، والعنصرية، والاعتداءات، والاستعمار، والاحتلال)، وتعزيز السلام، وإزالة الأسلحة، وتوجيه المدخرات للتنمية؟**

تقوم المملكة بتعزيز الحق في التنمية على ثلاثة مستويات مترابطة تضمن من خلالها جعل هذا الحق "حقيقة واقعة" لكل مواطن. حيث لا يكفي اقتصار هذا الحق على برامج يتم من خلالها دعم تكافؤ الفرص في الوصول إلى الخدمات الرئيسة، أو تمكين حق المواطن في التعليم أو الصحة أو فرص العمل وغيرها. فهناك ضرورة إضافية إلى أن تجد هذه الحقوق مكانها الثابت والمتميز في القوانين والأنظمة الأساسية للبلد. وفي الوقت نفسه أن يكون لها استدامة في التوجهات التنموية لضمان تطويرها وترسيخها. وبهذا المعنى يمكن تحديد المستويات الثلاثة لتعزيز الحق في التنمية كالتالي:

3/1 النظام الأساسي للحكم (عام 1992): يشكل النظام الأساسي للحكم الإطار المنظم لعمل وتوجهات المملكة في كافة المجالات.

3/2 خطط التنمية الاقتصادية منذ عام 1970: لقد تبنت المملكة أسلوب التخطيط التنموي الشامل منذ عام 1970، وآخرها خطة التنمية العاشرة التي تغطي الفترة من عام 2015-2019م.

3/3 الأهداف التنموية للألفية: جاء إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (لعام 2000) واضحاً في دعمه الحق في التنمية، وتجدر الإشارة الى أن المملكة قد حققت نتائج مرموقة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الألفية المحددة، والتي تعنى كذلك بإعمال الحق في التنمية، ويتمثل ذلك فيما يلي:

* القضاء على الفقر المدقع.
* ضمان حصول جميع الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي.
* إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي.
* تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر.
* تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية.
* تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة.
* تخفيض معدلات انتشار فيروس مرض نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز).
* تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجميع من يحتاجونه.
* تخفيض معدلات انتشار الملاريا والأمراض الرئيسـة الأخرى.
* خفض عدد الأشخاص الذين لا تتوافر لهم سبل الاستفادة المستديمة من مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي الأساسية.
* تحسين حياة القاطنين في المناطق العشوائية.
1. **هل الحق في التنمية معرف لديكم في الدستور أو التشريعات والقوانين الخاصة بكم؟ وهل هناك أي حـــدود لذلك التعريف؟ في حالة حدوث ذلك قدم التفاصيل؟**

يشكل النظام الأساسي للحكم الصادر (عام 1992م)، الإطار المنظم لعمل وتوجهات المملكة في كافة المجالات. وتتضمن العديد من مواد النظام المضامين المكونة للحق في التنمية. فقد جاءت المادة السادسة والعشرون عامة وشاملة عندما نصت، "تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية". وتكفل المواد (27) و(28) و(30) و(31) و(32) حقوق المواطن تفصيلياً في حالات الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة ودعم الضمان الاجتماعي، والحق في العمل، والتعليم، والصحة، والمحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها.

1. **ما هي الطرق الإحصائية التي تستخدمها دولتكم لتقييم التقدم الحاصل في إدراك الحق في التنمية؟**

تقوم الهيئة العامة للإحصاء بصفتها الجهة المعنية بالإحصاء والمرجع الرسمي الوحيد بالمملكة بتنفيذ العمل الاحصائي من دراسة أو بحث أو استطلاع أو جمع البيانات في كل ما يتعلق بالمجالات الإحصائية, وهي شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ترتبط بوزير الاقتصاد والتخطيط, يهدف تنظيمها إلى تنظيم العمل الاجرائي بالمملكة, ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتلبية الاحتياجات الإحصائية, خدمةً لخطط التنمية والبحث العلمي والأنشطة المختلفة(المواد: (1)و(2)و(3)و(4)من تنظيم الهيئة العامة للإحصاء).

1. **هل تم الاحتكام للحق في التنمية أمام محاكم أو منصات قضاء أو سلطات إدارية في بلدكم أو تم تنفيذه بواسطتها ؟ إن كان الأمر كذلك المرجو التزويد بالتفاصيل؟**

تتلقى هيئة حقوق الإنسان بموجب تنظيمها الشكاوى المتعلقة بحقوق الانسان بجميع أنواعها من ضمنها الشكاوى المتعلقة بالحق في التنمية, وتتحقق من صحتها وتتخذ الإجراءات النظامية بشأنها

 تهدف هيئة حقوق الإنسان في مهامها إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات, ونشر الوعي بها, والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

بموجب نظام المناطق يتولى أمير كل منطقة من مناطق المملكةالعمل على تنمية الخدمات العامة ورفع كفايتها, كما يختص مجلس المنطقة بتحديد احتياجات المنطقة واقتراح ادراجها في خطة التنمية للدولة, ومتابعة تنفيذ كل ما يخص المنطقة من خطة التنمية والموازنة والتنسيق في ذلك(المادتان7 و23)**.**

1. **هل تقدمتم بمعلومات إلى آليات مراقبة حقوق إنسان اقليمية أو دولية عن الخطوات التي تم اتخاذها من قبل بلدكم بشأن تطبيق الحق في التنمية, إن كان الأمر كذلك نرجو التزويد بالتفاصيل؟**

قدمت المملكة تقرير الاستعراض الدوري الشامل الأخير, والذي تضمن إعفاء جميع المُتوفين من أقساط قروض صندوق التنمية العقارية للأغراض السكنية الخاصة المستحقة عليهم دون أية شرط، وإعفاء جميع المقترضين من الصندوق من قسطين لمدة عامين، وقيام وزارة المالية بتعويض الصندوق عن مبالغ أقساط قروض الصندوق المعفاة.

ونصت الخطة التنموية التاسعة على حماية النزاهة ومكافحة الفساد والحد من انعكاساته السلبية على المناخ الاستثماري, والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لخطة التنمية، لكونه أحد الأخطار التي تهدد التنمية وحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد تم إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) كجهازٍ حكومي يُعنى بحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

كما قامت المملكة من خلال الصندوق السعودي للتنمية بتقديم قروض ميسرة ترتكز على دعم مشاريع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية في الدول المستفيدة؛ تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

**انتهى,,,**